الأمم المتحدة

A/68/769–S/2014/92

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2014

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١١٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة رقم A/68/694-S/2013/766 تاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

تؤكد المملكة العربية السعودية على موقفها الداعم للتوصل إلى حل سلمي منذ بداية الأزمة السورية، وعدم توانيها عن التعاون المستمر مع المجتمع الدولي في جهوده لمواجهة الكارثة الإنسانية التي سببتها الحرب التي شنها النظام السوري والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ضد شعبه.

ما فتئ النظام السوري يعمل على إشغال الأمم المتحدة ومجلس الأمن بجملة من الأكاذيب وشن حملة لتشويه موقف المملكة العربية السعودية إزاء الأزمة السورية، وما ذلك إلا لمحاولات بائسة ويائسة لإبعاد نظر المجتمع الدولي عن ما تقترفه يداه من أعمال وحشية وعنف ممنهج. يحاول النظام السوري إخفاء انتهاكه لحقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني خلف ما يسميه ”الحرب ضد الإرهاب“ و ”الفكر التكفيري“ بينما لم يكن الأمر خافياً على المجتمع الدولي أن مصدر الإرهاب الأول والأخير في سوريا هو النظام السوري نفسه. إنه من الأجدى لمن يروج لحملة كاذبة ضد الإرهاب أن يكف عن الإرهاب الذي يشنه ضد شعبه.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المملكة العربية السعودية تنبذ وتدين الإرهاب بجميع اشكاله وتؤكد أن الإرهاب لا دين له ولا جنسية. المملكة، كونها ضحية للأعمال الإرهابية وهدفاً للإرهابيين والمتطرفين، تلعب دوراً رائداً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ونبذ التطرف ومواجهة الفكر التكفيري. من المعلوم أن المملكة قادت المساعي لإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وساهمت في شهر آب/أغسطس الماضي ٢٠١٣ بمبلغ مئة مليون دولار وذلك لدعم تنفيذ الخطة الدولية لمكافحة الإرهاب. فضلاً عن دورها الريادي لإنشاء مركز الملك عبد الله الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا منذ عام ٢٠١١ والذي من أهم مهامه مواجهة الفكر المتطرف وتعزيز التفاهم المشترك بين مختلف الأديان والثقافات. وإيماناً من المملكة بخطورة النزعة الطائفية بين أبناء الدين الواحد فقد استجابت رابطة العالم الإسلامي لدعوة الملك عبد الله وانطلق ''نداء مكة'' الذي دعا إلى دعم التواصل بين المذاهب الإسلامية كافة ونبذ الخصومة والعصبية، وتحقيق التفاهم مع الأديان والثقافات الإنسانية لتحقيق السلام العالمي وحمايته. إن أي دعوة من أي جهة تحيد عن مبادئ سياسة المملكة في نبذ الإرهاب والتطرف والسعي نحو التعايش والأمن السلمي للمجتمع الإنساني هو أمر مرفوض ومردود على مدعيه.

إن الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة في ظل الأعمال الإجرامية التي يقوم بها النظام السوري وبث روح العصبية والتمذهب بين أبناء الشعب الواحد والمنطقة بأسرها والتعذيب والإذلال الذي يواجهه إخواننا في سوريا لهو تربة خصبة يستغلها أصحاب الفكر المنحرف. لقد دأبت المملكة دوماً على مواجهة مثل هذه الأمور لحماية أبنائها من خطر التغرير بهم عبر وسائل عدة من أهمها صدور الأمر الملكي في عام ٢٠١٠ بقصر الفتوى على هيئة كبار العلماء والتحذير بأن من يتجاوز ذلك فسيعرض نفسه للمحاسبة والجزاء الشرعي الرادع، كائناً من كان. ومنذ نشوب الأزمة في سوريا فقد استمرت المملكة في العمل مع الدول المجاورة لسوريا لمنع أي مواطن سعودي من التوجه إلى سوريا.

أعلنت المملكة دعوتها للانسحاب الفوري للقوات والعناصر الأجنبية المسلحة من الأراضي السورية وتمكين السوريين من تقرير مصيرهم بمعزل عن التدخلات الأجنبية، وبما يمكنهم من المحافظة على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق طموحات جميع مكونات الشعب السوري دون تمييز أو تفرقة. إلا أن النظام السوري مستمر في إصراره على الاستعانة بالمرتزقة، واستجلاب قوات الحرس الثوري الإيراني وميليشيات حزب الله، واستباحة أرض بلاده للاحتلال الأجنبي، وتفتيت وحدة سوريا الوطنية، وتهديد سلامتها الإقليمية.

إن المملكة وبالتعاون والتضامن مع المجتمع الدولي لن تتوانى عن تقديم العون لأشقائنا في سوريا في مواجهتهم ضد إرهاب النظام السوري وانتهاكاته لحقوق الإنسان.

وتطلب المملكة العربية السعودية من مجلس الأمن القيام بدوره المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بصون الأمن والسلم الدوليين وأن يحيل مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة الدولية وإنهاء معاناة الشعب السوري والتوقف عن خذلانه.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن. علماً بأننا سوف نوافيكم بردود إضافية إذا ظهرت الحاجة لذلك.

(توقيع) د. عبد المحسن **الياس**
القائم بالأعمال بالإنابة